مساهمة القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر بين الفترة 1999–2021

Contribution of the Value Added of Economic Firms to Economic Growth - Case Study of Algeria from 1999 to 2021-

صاري حسون صلاح الدين[1*]، بشير فاطمة الزهراء[2]، بناي صبرينة[3]

[1] أستاذ محاضر "ا"، المركز الجامعي مغنية، salah.poldeva08@gmail.com

[2] المركز الجامعي مغنية ، fatima.gazelle@icloud.com

[3] المركز الجامعي مغنية ،rinaben13400@gmail.com

تاريخ الاستلام: 02 /2023/08 تاريخ القبول: 14 /2023/10 تاريخ النشر: 01 /2023/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى وضع نموذج قياسي حول العلاقة بين القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999–2021، حيث تم استعمال معامل ارتباط بيرسون، نموذج الانحدار المتعدد الخطي لدراسة هذه العلاقة. ثم استخلصنا أن هناك علاقة ارتباط قوية بين النمو الاقتصادي والقيمة المضافة للقطاعات الثلاث: الصناعة، الخدمات والفلاحة، وعلاقة ارتباط ضعيفة بين النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت ورأس المال البشري، حيث يساهم القطاع الصناعي، قطاع الخدمات، والقطاع الفلاحي بصفة موجبة ومعنوية وبمرونة 0.388، 0.4829، و0.1774 على التوالي في رفع معدل النمو الاقتصادي بالجزائر.

كلمات مفتاحية: القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، معامل ارتباط بيرسون، نموذج الانحدار المتعدد الخطي

تصنيف JEL : C2, O43

Abstract:

The aim of this study is to make an econometric model about the connection between Algeria's economic growth and the value added of its economic

* المؤلف المرسل

companies during the period 1999-2021. We employ the Pearson correlation, and multiple linear regression. The outcomes show that there is a strong correlation between economic growth and the added value of the three sectors: industry, services, and agriculture, and a weak correlation between economic growth, gross fixed capital formation, and human capital. The industrial sector, services, and the agricultural sector influence posively and significantly economic growth by elasticity 0.38, 0.4829, and 0.1774 respectively, thus contributing in a positive and good manner to an increase in the pace of economic growth.

Keywords: the value added of economic companies, economic growth, the Pearson correlation, multiple linear regression

Jel Classification Codes: C2, O43

1. مقدمة :

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية، وهذا باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع. ووصول المؤسسة لشكلها الحالي كان كنتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازنة مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار ويمكن أن نتابع تطورات المؤسسة الاقتصادية ابتداء من الانتاج الأسري البسيط (المجتمع البدائي) إلى ظهور الوحدات الانتاجية ثم الثورة الصناعية.

أما المؤسسة في القرن الواحد والعشرين فهي تعمل في ظل اقتصاد عالمي البقاء فيه للأقوى، وعالم تسيطر عليه التقنية العالمية والتكنولوجية المتطورة واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي حيث أصبحت المؤسسة أكثر حذرا حيث تعتمد المرونة لتواجه الظروف المستقبلية، وكون السوق أصبحت أكثر تنافسية تحاول فيه المؤسسات الاقتصادية تلبية الطلب المتزايد، مع الحفاظ على جودة المنتوج والتكلفة المنخفضة مع وقت أقل ما يمكن.

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي موضوعا مهما وأخذ حيزا كبيرا سواء على مستوى التنظير البحوث العلمية، وعلى مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها ويعني بها كل من التنمية والنمو الاقتصادي.

يرتبط النمو الاقتصادي بالتنمية وهو مؤشرا هاما انتهجته كافة دول العالم في معرفة درجة تقدمها أو تأخرها، إذ يعبر النمو الاقتصادي عن التغير النسبي في الناتج الإجمالي فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجد بها اقتصاد معين.

وبوصفه هدفا ذا أهمية كبيرة يبرز النمو الاقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية أو حتى المتخلفة، وكغيره من المفاهيم الاقتصادية أخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي وآليات تحقيقه حراكا فكريا متطورا ومتكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة وما يرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان.

بالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذا النوع من المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف في مجملها إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا الفضاء الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا في ظل ما تحظى به من عناية واهتمام، ويظهر ذلك من خلال إتباع سياسات نقدية، وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بتمويل، دعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. وبالتالي يمكن أن نطر الإشكالية الأتية:

كيف يمكن للقيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية أن ترفع من وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

كما يمكن أن نطرح الفرضية الأتية:

ترفع القيمة المضافة المؤسسات الاقتصادية بصفة موجبة ومعنوية في رفع من وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر.

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج القياسي مناسب لتقرير الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، وهذا ما يتناسب مع طبيعة الموضوع، حيث تم تجميع المعلومات من الكتب، المجالات والدراسات ومختلف مصادر أجنبية منها البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

2. الدراسات السابقة

إن مبدأ حرية تنظيم المشاريع ضروري للمؤسسات بجميع أنواعها والمؤسسات غير الرأسمالية خاصة، بحيث يمكن للمؤسسة أن تتبنى حرية في اقتصادات السوق الحر وبالتالي رفع من عجلة النمو الاقتصادي **(Lebraty, 1974)**. ثم اهتم الباحث **سلطاني (2018)** بالأفكار والإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنمية الاقتصادية والإجتماعية ويهدف إلى إرساءها ومعرفة أفضل الخيارات لمواجهة التحديات المستقبلية والرفع من قدراتها التنافسية. ونلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بالتسيير العملي بدلا من الإستراتيجي الذي يعتمد على الدراسات المستقبلية التي تتصف

بصعوبة الحصول على المعلومة الكافية والدقيقة كتفعيل النظام التشخيصي الإستراتيجي وتبني نظام معلومات بسيط ومرن وواضح وإستعمال وسائل تسيير حديثة وإتباع الأساليب العلمية المتطورة والمتجددة.

لمعرفة الأثر المؤسسة على النمو الاقتصادي، يفضل أن ندرس القيمة المضافة[1] التي هي تشير إلى القيمة المضافة التي تم إنشاؤها في مرحلة معينة من الإنتاج أو من خلال التسويق، ثم على مستوى الاقتصاد الكلي أشار فريدمان الى أن القيمة المضافة هي عبارة عن مساهمة عوامل الإنتاج (العمالة والأرض ورأس المال) في إضافة قيمة إلى منتج معين .في حين، من أجل إنتاج سلعة، تؤدي عوامل الإنتاج خدمة معينة ترفع سعر الوحدة للسلعة بما يتناسب مع تكلفة السلعة. ثم بين الباحثين **Acs et al. (2005)** أنه يوجد علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي والقيمة المضافة للمؤسسة والعوامل الإنتاج مثل الرأسمال البشري والرأسمال المادي والتقدم التكنولوجي

في الجزائر، قام عديد من الباحثين بربط العلاقة بين عدد من المتغيرات التي تعبر على القيمة المضافة للمؤسسات والمتغيرات التنمية الاقتصادية، حيث وضح الباحث **شبوطي** (**2008**) أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة والمساهمة في القضاء على البطالة والتعرف على الصناعات والمؤسسات والكشف عن طبيعتها وإظهار نجاح هذا القطاع في العديد من الدول من خلال تجارب ناضجة والاستفادة منها بما يتلاعب مع ظروف الجزائر ولأجل اختبار الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج الاستقرائي بشكل أساسي في الجانب التطبيقي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها وجود تأثير كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية. من جهته، وقفت الدراسة **غياط وبوقموم** (**2012**) على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. استنتجا الباحثين أنه يجب التأكيد على أهمية عقد الندوات والملتقيات العلمية والمهنية وورشات العمل الهادفة لتنمية الرغبة لدى خريجي الجامعات الجزائرية في إنشاء مثل هذه المؤسسات وتوجيه طلبة الدراسات العليا في إعداد الرسائل الجامعية المتخصصة بشؤون هذه المؤسسات. ثم حاولا **بوشرف وبوخبزة** (**2014**) إبراز دور وأهمية هذه المؤسسات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تبحث في عمق التحديات التي تواجه تنميتها وتطويرها في الجزائر وخاصة إشكالية تمويلها وأهم الآثار المترتبة عنها. كما استخلصا الباحثين بأن يمكن حصر الصعوبات

[1] - https://web.archive.org/web/20110526201558/http://www.cerpeg.ac-versailles.fr/ressdiscipl/economie/entrep/Valeur_ajoutee.htm

التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام المالي وغياب الفضاءات الوسطية . تعتبر الأدوات المالية أدوات اقتراض تم تطويرها من قبل المختصين لكي توفر الجانب التمويلي المهم للمؤسسات المالية الإسلامية . يحتوي الاقتصاد الإسلامي على مصدر الأموال. في حين، اهتم **منصوري وبدوي (2017)** في مقالهما بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي، بحيث أكدا على الاهتمام البالغ بدعم هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسن ودعم قدرتها التنافسية. استنتجا الباحثين من خلال تحليلهما بأن هناك ارتفاع حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، زيادة نسبة مساهمتها في ترقية الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق القيمة المضافة، تشغيل اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة، وزيادة الناتج المحلي الخام. ثم ركزت الباحثة **جهوني (2017)** على تعرف على مدى إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية تضم عدة ولايات الجزائر اعتمدت الدراسة في المنهج الوصفي واختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة يتكون من أصحاب صناعات الصغيرة فقط. قد توصلت الباحثة الى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعا وضعيفا في غالبية الإجابات ويكاد أن يكون منعدما في بعض المؤسسات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة. ثم، هدفت الدراسة **بن زكورة (2018)** الى ابراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مختلف المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2008-2016. توصلت الدراسة الى أن الجزائر عملت على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على منحها ومجموعة من الحوافز وتهيئة الأرضية القانونية للإنشاء هذا النوع من المؤسسات، الا أن دورها كأالية لتنويع الاقتصاد مازال بعيدا نوعا ما بالنظر الى هيمنة قطاع المحروقات. هدفت الدراسة **ملال (2018)** الى استخلاص السبل المثلى لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي كمفتاح للتنمية الاقتصادية وذلك بالاستناد إلى التجربة التركية كنموذج في بناء اقتصاد قائم على تنويع الصادرات وحتى المعاملات الاقتصادية ولأجل اختيار الفرضيات، لقد تم استخدام منهج الدراسة المقارن الذي يطلق عليه DORKHEIN وعلى المنهج التاريخي اضافة إلى المنهج الوصفي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أن اعتماد قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة كأحد أقطاب التنمية الاقتصادية إنما يعود للخصائص التي تميزه عن المستويات الكبيرة. بينما تهدف الدراسة **بوهراوة (2022)** إلى الكشف عن مساهمة المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، من خلال التعرف على طبيعة نموها ومساهمتها في التوظيف وحلق القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2019. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة

على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في الجانب الميداني، ولاحظت أن هناك تناقص مستمر في عدد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة على طول فترة الدراسة نظرا لظروف المادية والأزمات التي وجهتها هذه المؤسسات، بحيث استنتجت أيضا أن الجزائر من هذه الناحية، بادرت إلى توفير جميع الإمكانات لمنع الامتيازات اللازمة كي ترقى هذه المؤسسات إلى مستوى عال من النمو والإنتاج والتوظيف، و تصبح المؤسسات القطاع الخاص أكثر انتشار بين المجتمع بالمقارنة مع نظيرتها العمومية و بالتالي تعطي دفعة معنوية وقيمة مضافة الى الاقتصاد الوطني. في حين، هدفت الدراسة **بوشلوش وقهواجي (2022)** إلى إبراز دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019 وذلك في مجالات التشغيل، القيمة المضافة والصادرات خارج المحروقات، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي، و تم توصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة وثروة وفي خلق منصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن دورها يبقى متدنيا خاصة في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

3. تعريف بالمتغيرات والمنهجية البحث

1.3 تعريف بالمتغيرات:

يتم استعمال 6 المتغيرات لدراسة العلاقة بين المؤسسات سواءً صغيرة، متوسطة أو كبيرة التي تعمل في القطاع الخدمات، الصناعة أو الفلاحة، ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر بين السنة 1999 الى السنة 2021. تم استعمال 5 متغيرات مستقلة وهي القيمة المضافة للمؤسسات التي تعمل في القطاع الخدمات، الصناعة أو الفلاحة، ثم الرأسمال والرأسمال البشر والناتج المحلي الخام كمتغير تابع، يمكن تعريف المتغيرات على الجدول الأتي:

الجدول 11: تعريف المتغيرات

المتغيرات	الوحدة
GDP : الناتج المحلي الخام	بدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015
GFCF: تكوين الرأسمال الثابت الخام	نسبة من الناتج المحلي الخام
LF: الرأسمال البشري	نسبة من مجموع سكان
SVA: القيمة المضافة للقطاع الخدمات	نسبة من الناتج المحلي الخام
IVA: القيمة المضافة للقطاع الصناعة	نسبة من الناتج المحلي الخام
AVA: القيمة المضافة للقطاع الفلاحة	نسبة من الناتج المحلي الخام

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب البيانات البنك الدولي

يتم استعمال البيانات المتغيرات كما هي موضوعة في الجدول لكي يتم تحليلها حسب الواقع الاقتصاد الجزائري، ثم في يتم تحويل هذه المتغيرات الى وحدات أخرى.

الناتج المحلي الخام هو عبارة عن مؤشر للنمو الاقتصادي حيث أن الـ GDP بأسعار المشتري هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى ضرائب على المنتجات ناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

الشكل 1: الناتج المحلي الخام في الجزائر بين 1999-2021

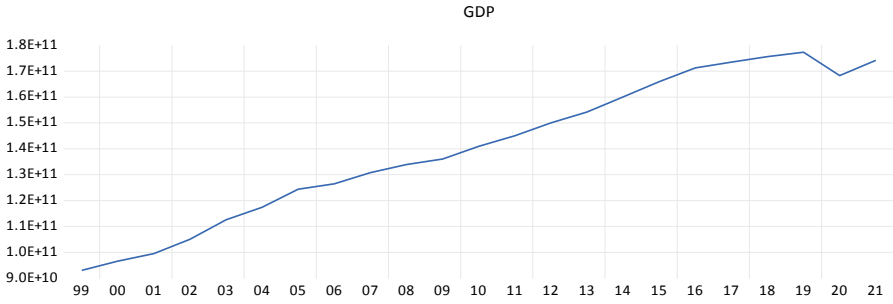

المصدر: من إعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

من خلال تفحص بيانات الشكل أعلاه عموما نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الناتج المحلي الخام خلال السنوات 1999-2021 فبعد أن كان في حدود 900000.109 دولار أمريكي سنة 1999 أصبح الضعف تقريبا في حدود 1800000.109 سنة 2021 وهيه زيادة معتبرة يمكن تفسيرها إلى زيادة عدد المؤسسات خلال الفترة 2004-209 أكثر البرنامج التكميلي لدعم النمو أين تم استحداث 100000 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة مما انعكس إيجابا على الناتج المحلي الخام إضافة إلى إنشاء 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2010-2014 وكذلك زيادة الاهتمام بالإنتاج الوطني وتنويعه لتفادي الصدمات الناتجة عن تذبذب سعر النفط ، كما نلاحظ في الشكل انخفاض مؤقت نوعا ما للناتج المحلي الخام سنة 2020 الذي يمكن تفسير أحد أسباب هذا الانخفاض بجائحة كورونا والآثار السلبة المترتبة عنها التي لا يزال العالم يعاني منها ، ثم نلاحظ في السنوات الأخيرة نموا متواصلا نتيجة لارتفاع تقريبا ب20% تأتي هذه الإيجابية للاقتصاد الوطني رغم تبعات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى إضافة ضغوط على اقتصاديات العالم.

تكوين الرأسمال الثابت الخام يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) حيث يشمل تحسينات الأراضي، الأسوار، والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات

والماكينات والمعدات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.

الشكل 2: تكوين الرأسمال الثابت الخام في الجزائر بين 1999-2021

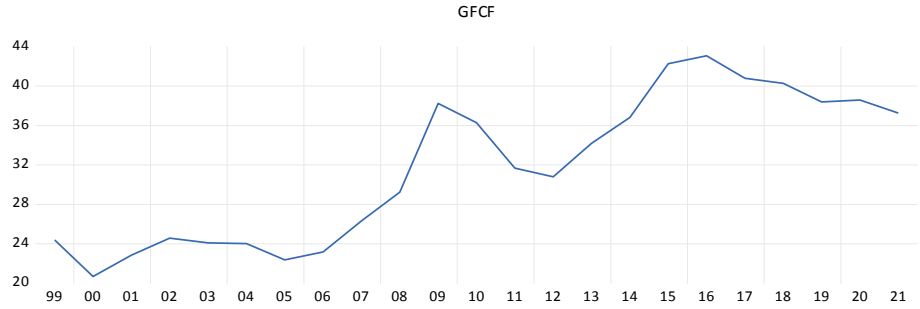

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

خلال المرحلة 1999 إلى 2008،شهدت هاته المرحلة ارتفاعا في أجمالي التكوين الرأسمالي الثابت وهذا راجع إلى بدايات خروج التسعينيات ومواصلة الإصلاحات، واستكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق التي بدأت بها في بداية التسعينيات، حيث أن الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية خلال هذه الفترة قد ساهم في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات استثمار المحلية الأجنبية، والفضل يعود دائما لارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية وما نتج عنه من استعادة للتوازنات الداخلية والخارجية والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير.

خلال المرحلة 2009 الى 2014، شهدت هده المرحلة تقلب شديد وتعود هذه النتيجة إلى الاستمرار في سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع تطبيقها بداية سنة 2001، من خلال إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي خلق نتائج كارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وصل عدد سنة 2011 إلى 642.913 ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77% حيث بلغت 1.22 مليار دولار سنة 2011، ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار وبفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

خلال المرحلة 2015-2021، في هذه الفترة شرعت الدولة الجزائرية في تطبيق برنامج التنمية الخماسي سنة 2015 بين تطبيق برنامج رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة لتبني المشاريع المهيكلة الكبرى من أجل تهيئة الإقليم وتطوير الاقتصاد الوطني وفي انتظار ثماره سنة 2020 لكن شهدت انخفاض بسبب جائحة كورونا.

الرأسمال البشري هو نسبة العمال حسب عدد الجزائريين وتتألف القوى العاملة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما أو أكثر والذين يقومون بتوفير العمالة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ويشمل الأشخاص الذين يعملون حاليا والأشخاص العاطلين عن العمل ولكنهم يبحثون عن عمل بالإضافة إلى الباحثين عن عمل لأول مرة، ومع ذلك لا يتم تضمين كل من يعمل، غالبا ما يتم حذف العمال بدون أجر، والعاملين في الأسرة، والطلاب ولا تحسب بعض البلدان أفراد القوات المسلحة، يميل حجم القوى العاملة إلى الاختلاف خلال العام من دخول العمال الموسميين ومغادرتهم.

الشكل 03: الرأسمال البشري في الجزائر بين 1999-2021

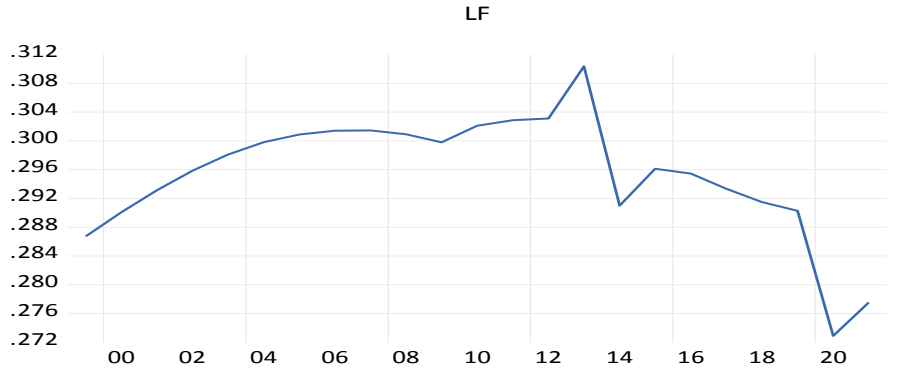

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

يمثل الشكل أعلاه نسبة العمال حسب عدد الجزائريين أو الرأسمال البشري خلال الفترة 1999-2021 والذي تبين من خلال هذه البيانات أن الجزائر حققت معدلات نسبية موجبة ومرتفعة في الرأسمال البشري خلال الفترة الممتدة بين 1999-2013 قدرت نسبة العمال فيها ب31% من عدد السكان وهذا ما يدل على تراكم رأس المال البشري بمعدلات مرتفعة حيث ركزت الجزائر على الاستثمار في الإنسان من أجل تقليل الفجوة بينها وبين المستويات العالمية التي بلغها هذا العنصر في الدول المتقدمة، كما نلاحظ في المنحنى انخفاض متواصل في نسبة العمال فبعد أن كانت تقدر ب31% سنة 2013 تدنت بنسبة 2% خلال السنة الموالية لتصل إلى نسبة انخفاض تقدر ب 4% سنة 2020 مقارنة بسنة 2013 ويمكن تفسير هذا التذبذب الكبير الذي أحيط بنشاط سوق العمل أثر الأزمة الصحية التي ألمت العالم والتي تسببت في فشل العديد من المؤسسات التي لجأت لتسريح عمالها أو تجميد مناصب الشغل والأجور.

لا يستطيع أي بلد التطور والنمو دون إعداد موارده إعدادا يتوافق مع متطلبات التطور العلمي إدارة مؤسساته وفق الأساليب العلمية الحديثة والتي تساعد على زيادة تقدمه درقية، فزيادة قوة العمل تعني زيادة عدد العمال المنتجين من جهة وزيادة القدرة الشرائية (زيادة الطلب) التي تسهم في توسع الأسواق ونموها،

صحيح أن الركود الذي عاشته السقوط التوظيفي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة لم يكن بالهين غير أنه لم يكن كذلك بتلك الحدة من التسلم التي صورها الكثيرون في أعين الباحثين عن فرص عمل وقتها ولا مستقبلا.

القيمة المضافة للقطاع الخدمات تتوافق مع الأقسام الصناعية الخاصة بالمؤشر الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) من القسم 50 إلى القسم 99 وتشمل القيمة المضافة في التجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والحكومة والخدمات المالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية وخدمات العقارات. كما يتم تضمين رسوم خدمات البنوك المستحقة ورسوم الاستيراد وأي اختلافات إحصائية ملاحظة من قبل المجمعين الوطنيين بالإضافة إلى الاختلافات الناجمة عن إعادة التوجيه. القيمة المضافة هي الإخراج الصافي للقطاع بعد جمع جميع الإخراجات وطرح المدخلات الوسيطة. يتم حسابها دون خصم استهلاك الأصول المصنعة أو استنفاد وتدهور الموارد الطبيعية. تحدد الأصل الصناعي للقيمة المضافة وفقًا للتصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) المراجعة 3 أو 4.

الشكل 4: القيمة المضافة للقطاع الخدمات في الجزائر بين 1999–2021

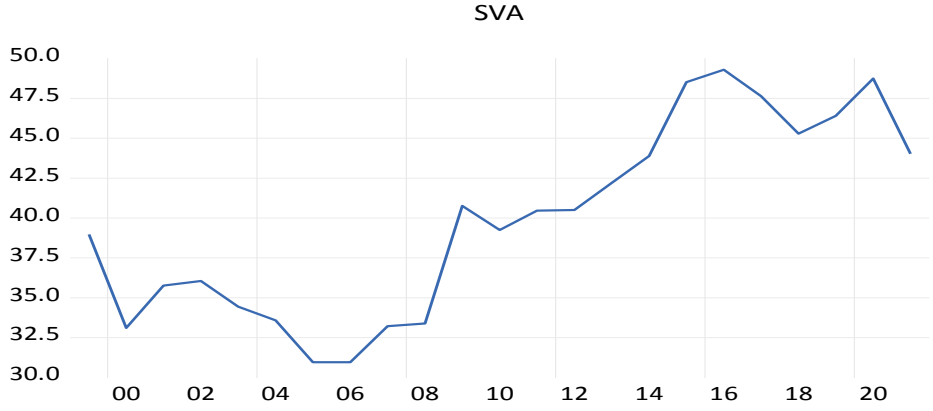

المصدر: من إعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات عرفت تذبذب خلال الفترة الممتدة من (199-2008) وبعدها بدء بالتوسع خلال الفترة الممتدة (2009-2020) حيث بلغ الدروة سنة 2016 والذي قدر 49.29% حيث زاد عدد المؤسسات الاستشفائية وعدد الفنادق والتطور الذي شهدته خاصة عل مستوى النقل البري والبحري والجوي وتطور قطاع المواصلات كذلك.

القيمة المضافة للقطاع الصناعي تتوافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد وهي تشمل الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف

الصناعي الدولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة والإنشاءات وإمدادات الكهرباء والمياه والغاز. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث. ملاحظة بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، فإن إجمالي القيمة المضافة عند تكلفة عوامل الإنتاج يكون مقام الكسر لهذا المؤشر.

الشكل 5: القيمة المضافة للقطاع الصناعة في الجزائر بين 1999-2021

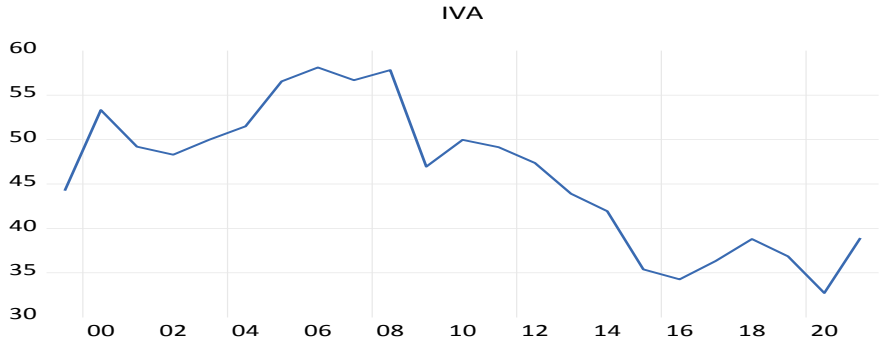

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

يبين الشكل أعلاه أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة شهدت ارتفاع طفيف خلال الفترة (1999-2008) وسجلت ارتفاع ملحوظ بعد ذلك، حيث بلغ الدروة في سنة 2006 بقيمة 58.12% مقابل 46.94% سنة 2009 وهي السنة التي سجلت انخفاض في القيمة المضافة لقطاع الصناعة، وهذا ما يشير له الاتجاه التنازلي في المنحنى البياني للشكل أعلاه، ليتم بعد ذلك تسجيل تذبذب بين زيادة ونقصان في هذه القيم خلال الفترة 2010-2020، حيث عرفت انخفاض كبير خلال سنة 2016 قدر ب 34.24% لكن سرعان ما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة لتبلغ 38.8.% سنة 2018 مقابل 32.71% سنة 2020 وعليه قطاع الصناعة لم يبلغ المستوى المطلوب وبقي ضعيفا، وهذا ما دلت عليه نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث شهدت هذه الفترة تغيرات جدرية على عدة مستويات من الوضع الأمني والذي ابتسم مع مطلع سنة 2005 بالاستقرار مقارنة بفترة التسعينات، فضلا عن ذلك تحسين الوضع الاقتصادي الجزائري، بالأخص على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وعليه فإنه في هذا المجال يجب التنويه إلى الأمور الإيجابية التي سجلت في هذه الفترة، وما يمكن ذكره أولا البرنت في الأسواق العالمية، إذا قفز متوسط سعر البرميل من 36 دولار سنة 2004 إلى حوالي 109.5 دولار سنة 2012، وهو ما انعكس بالإيجاب على ارتفاع المداخيل من العملة الصعبة وارتفاعها من 10 مليار في

سنة 1998 إلى 57 مليار دولار سنة 2010، إضافة لذلك عرف ميزان المدفوعات تطور ملحوظا لينتقل من 7.4 مليار دولار سنة 2003 إلى حولي 20.01 دولار سنة 2011، بالنظر لهاته المؤشرات يتضح أن الجزائر عاشت بحيوية مالية في هذه المرحلة لم تشهد مثيلا لها منذ فترة التسعينات، إذ أنه كان من المفروض العمل على تشجيع التمية الاقتصادية والصناعية تكون شاملة ومتوازنة، بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية.

القيمة المضافة للقطاع الفلاحة تتوافق الزراعة مع الأقسام الفرعية من التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتشمل كل من الغابات والصيد الأسماك، فضلا عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني، القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطية، يتم احتسابها دون إجراء خصومات الاستهلاك الاصول المصنعة أو استنفاد أو تدهور الموارد الطبيعية، يتم تحديد منشأ القيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) ، التنقيح +

الشكل 6: القيمة المضافة للقطاع الفلاحة في الجزائر بين 1999-2021

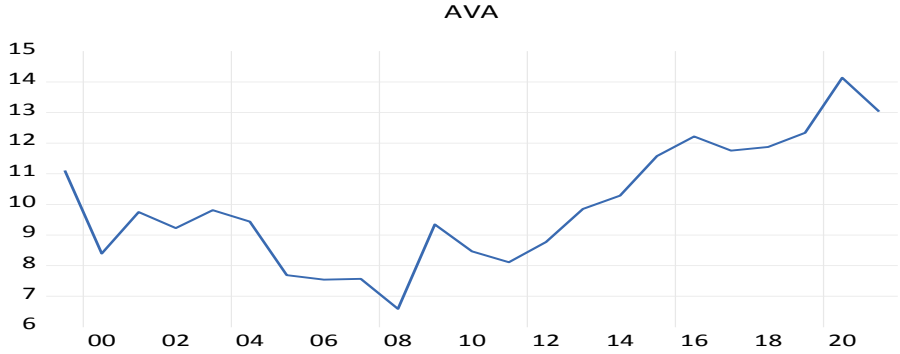

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال المنحنى أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي قد عرفت متواضعا ارتفاعا بين سنتي 1999-2021 فقد بقيت هذه النسبية في حدود 8% و14% باستثناء سنة 2008 التي عرفت فيها هذه النسبة تدحرجا إلى 7%، ويعود سبب الارتفاع المتواصل لنسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حجم الاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة حيث استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من تمويل حجم كبير من المشاريع الاستثمارية في إطار سلسلة البرامج التنموية التي قامت بها السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2014 انطلاقا من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 بتكلفة حوالي 7 مليار دولار ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال 2005-2009 المرفق بالبرنامجين التكميليتين لدعم كل

من مناطق الجنوب والهضاب العليا خلال الفترة 2006-2009 بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 180 مليار دولار، وصولا إلى البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 بمخصصات مالية قدرها حوالي 286 مليار دولار ولكن في المقابل لم نشهد نفس الارتفاع على مستوى هذه النسب بل لاحظنا تدنيا في بعض سنوات الفترة ويمكن تفسير هذا الانخفاض بطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات الذي ساهم في الحد من تأثير نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

2.3 المنهجية البحث:

في هذا الجزء سنتطرق إلى تعريف بالمنهجية الملائمة لهذه الدراسة بحيث تبدأ بتحويل جميع المتغيرات باستثناء الرأسمال البشري، وسنركز على أربعة متغيرات منقسمة على عد السكان في كل دولة (نصيب الفرد)، حث أن النمو السكاني هو أحد عوامل التنمية المستدامة وهو يمثل أداة جيدة للمقارنة بين الدول، بعد ذلك يتم التحويل المتغيرات إلى مواصفات اللوغارتيم، كما يمكن تفسير المعاملات مباشرة على أنها اختلافات نسبية تقريبية وكمرونة لقد زودنا هدا التحويل بمزايا التالية المتعلقة بالمؤهلات الديناميكية لمجموعة البيانات التي يتم تجنبها في المواصفات الخطية ويعطي المزيد من النتائج التجريبية المتسقة والفعالة.

الجدول 22: تعريف المتغيرات في النموذج القياسي

المتغيرات	الوحدة
Y : اللوغاريتم الناتج المحلي الخام على عدد السكان	بدولار الأمريكي الثابت لسنة 2015
X_1: اللوغاريتم تكوين الرأسمال الثابت الخام على عدد السكان	نسبة من الناتج المحلي الخام
X_2: الرأسمال البشري	نسبة من مجموع سكان
X_3: اللوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الخدمات على عدد السكان	نسبة من الناتج المحلي الخام
X_4: اللوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الصناعة على عدد السكان	نسبة من الناتج المحلي الخام
X_5: اللوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحة على عدد السكان	نسبة من الناتج المحلي الخام

المصدر: من إعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

تم استعمال المنهجية طريقة المربعات الصغرى على النموذج الانحدار، حيث ظهر الشكل الأول من الانحدار في طريقة Adrien-Marie Legendre للمربعات الصغرى في عام 1805، ثم في عام 1809 بواسطة Johann Carl Friedrich Gauss، الذي طبقه على مشكلة تحديد مدارات

الأجسام حول الشمس من الملاحظات الفلكية. ثم برز مصطلح "الانحدار" "Regression" عند Francis Galton، الذي طبق الانحدار على دراسة الظواهر البيولوجية والاجتماعية، ثم أولجها Udny Yule وKarl Pearson لاحقًا في الاقتصاد والإحصاء في بداية القرن الماضي. ثم يتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو نموذج الخطي العام ««General Linear Model كما يسميه بعض الباحثين، يدرس العلاقة بين المتغير التابع و هو الناتج المحلي الخام و بقية المتغيرات التي تعتبر كمتغيرات مستقلة، يمكن كتابة النموذج على الشكل الأتي:

$$Y_t = a_0 + a_1X_{1t} + a_2X_{2t} + a_3X_{3t} + a_4X_{4t} + a_5X_{5t} + \varepsilon_t$$

ثم يتم تحقق من صحة النموذج بقيام مختلف الاختبارات على استقرارية البواقي.

4. تحليل النتائج:

1.4. تحليل النتائج بالإحصاء الوصفي

نتائج الدراسة بتحليل النتائج بالإحصاء الوصفي موجودة في الجداول الأتية:

الجدول 3: الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة

	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Mean	8.2442	7.069	0.295	7.314	7.453	5.917
Median	8.262	7.136	0.296	7.362	7.456	5.842
Maximum	8.353	7.511	0.310	7.6464	7.714	6.305
Minimum	8.028	6.475	0.272	6.946	7.144	5.542
Jarque-Bera	3.755	2.089	4.869	2.173	0.619	1.86
Probability	0.152	0.351	0.087	0.337	0.733	0.393

المصدر: من إعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

حسب الجدول، نلاحظ بأن جميع الاحتمالات الاختبار J-B أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن البيانات المتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن استعمال تحليل معامل الارتباط بيرسون والنموذج الانحدار المتعدد.

الجدول 4: نتائج معامل الارتباط بيرسون

	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1	0.9044	0.139	0.841	0.089	0.604

المصدر: من إعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول، أن معامل الارتباط بين Y و X1 يساوي 0,9044، أي يدل على علاقة طردية قوية الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت الخام، والفضل يعود دائما لارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية. وإطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خلق نتائج كارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية، وإنجاز وتطبيق برنامج التنمية الخماسي. فيما يخص معامل الارتباط بين Y وX2 يساوي 0,139، أي يدل على علاقة ضعيفة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والرأسمالي البشري وهذا ما يؤكد لنا ما لاحظناه في منحنى الرأسمال لبشري هناك تناقص متواصل في نسبة العمال نظرا لغياب التحفيز والمسؤولية ونقص العمال المنتجين وزوال النظرة الجدية لأهمية العمل. ثم معامل الارتباط بين Y و X3 يساوي 0,841، أي يدل على علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لقطاع الخدمات نظرا لارتفاع عدد المؤسسات العمومية (الفنادق والمستشفيات والمطاعم) وعدد المؤسسات الخاصة بالاضافة إلى التطور في قطاع النقل والمواصلات (اتصالات الجزائر). في حين، معامل الارتباط بين Y و X4 يساوي 0,089، أي يدل على علاقة ضعيفة بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لقطاع الصناعة، فهذا عكس التوقع أي عكس النظرية الاقتصادية في الجزائر التي تنص على وجود علاقة قوية بين الاقتصاد الوطني و القطاع الصناعي، وقد تبين هذه العلاقة على أن هناك مشكلة قياسية أو مشكلة هيكلية في النموذج. بينما، معامل الارتباط بين Y و X5 يساوي 0,604، أي يدل على علاقة متوسطة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة، وهذا ما أظهرته بيانات **الشكل 6** الذي بين المساهمة المتواضعة لقطاع الفلاحة في ارتفاع الناتج المحلي الخام نظرا لهيمنته قطاع المحروقات الذي يحد من تأثير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

2.4. تحليل النتائج بالنموذج الانحدار الخطي المتعدد

يبين الجدول الأتي نتائج النموذج القياسي:

الجدول 5: نتائج النموذج الانحدار المتعدد

المتغير التابع هو الناتج المحلي الخام Y				
المتغير	المعامل	الانحراف المعياري للمقدرات	إحصائية t ستودينت المحسوبة	احتمال t ستودينت المحسوبة
C	1.0503*	0.501	2.096	0.0513
X1	2-0.034	0.056	-0.609	0.5505
X2	-0.1873	0.585	-0.320	0.7528

X3	***0.3885	0.096	4.024	0.0009
X4	***0.4828	0.045	10.685	0.0000
X5	***0.1775	0.044	4.0798	0.0008
معامل التحديد R^2	**0.984**			
إحصائية فيشر المحسوبة	**216.751*** **			
احتمال فيشر	**0.000000**			

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

*** ,** ,* توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمات النموذج عند المستوى الاحصائي 1% ,5% ,10%، و نلاحظ من خلال الجدول أن هناك بعض معلمات غير معنوية و سيتم إعادة نمذجة هذا النموذج في الجدول الموالي:

الجدول 6: نتائج النموذج الثاني بالنموذج الانحدار المتعدد

المتغير التابع هو الناتج المحلي الخام Y				
المتغير	**المعامل**	**الانحراف المعياري للمقدرات**	**إحصائية t ستودينت المحسوبة**	**احتمال t ستودينت المحسوبة**
C	1.286***	0.285	4.506	0.002
X3	***0.332	0.033	10.112	0.0000
X4	***0.463	0.031	14.917	0.0000
X5	***0.182	0.039	4.694	0.0002
معامل التحديد R^2	**0.9842**			
إحصائية فيشر المحسوبة	**394.3645*** **			
احتمال فيشر	**0.000000**			

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

*** ,** ,* توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمات النموذج عند المستوى الاحصائي 1% ,5% ,10%. من خلال الجدول، نلاحظ بأن جميع المعلمات خاصة بالمتغيرات القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية في القطاع الخدمات، الصناعي والفلاحي معنوية عند مستوى الاحصائي 1%، ولهم أثر موجب على النمو الاقتصادي الجزائري فنفسر ذلك من خلال حجم الاستثمار في قطاع الفلاحة وطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع الصناعة وقطاع الخدمات

كما يمكن أن نشرح هذه النتائج بأن على مدى العقود الخمسة الماضية، أداء النمو الاقتصادي في الجزائر تميز بتقلبات عالية بشكل عام وبنمو بطئ، مقارنة مع تلك البلدان النامية المماثلة، لقد بدأ بدخل حقيقي نسبي أعلى بكثير (الدخل الحقيقي للفرد بالنسبة للولايات المتحدة 1970) ولكنه في الواقع أبعد منذ ذلك من حيث القيمة النسبية والمطلقة، حيث حققت الجزائر متوسط دخل 37% مقارنة بالولايات المتحدة في السبعينات ومع ذلك تكبدت خسائر فادحة في السنوات اللاحقة التي لم تتعافى منها حق الآن نتيجة لذلك، اتسعت فجوة الدخل بين الجزائر والولايات المتحدة وتأخرت بشكل متزايد بمرور الوقت (متوسط 25% في 2018) بينما في الجزائر: ركود نصيب الفرد من الدخل وظل ثابتا نسبيا، تأخر التباطؤ في مستوى الدخل كمقياس لمستوى المعيشة بضعف أداء النمو الاقتصادي على مدى العقود الخمس الماضية.

في الواقع يعتقد أن نمط النمو هذا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعديد من الخصائص البلد ولاسيما اعتمادها الشديد على النفط وضعف القاعدة الاقتصادية والنمو السكاني المرتفع وانخفاض معدلات العائد على الاستثمار وانخفاض مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتخلف مؤسسات السوق ووجود الدولة في كل مكان.

3.4. اختبار البواقي واستقرارية النموذج:

نبدأ بأول اختبارات استقرارية البواقي، والذي يركز على اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للباحثين **Ljung–Box (1978)** و **Box–Pierce (1970)**

الجدول 7: اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية Ljung–Box و Box–Pierce

	البواقي		البواقي المربعة	
	Q-Stat	Prob	Q-Stat	Prob
1	0.5720	0.449	0.7118	0.399
2	0.6572	0.720	5.4058	0.067
3	0.6884	0.876	6.9441	0.074
4	2.2552	0.689	6.9592	0.138
5	5.4262	0.366	7.3927	0.193
6	12.573	0.050	8.2304	0.222
7	14.576	0.042	8.2317	0.313
8	14.639	0.067	10.968	0.204
9	14.661	0.101	14.769	0.097
10	16.163	0.095	15.534	0.114
11	18.307	0.075	18.626	0.068
12	20.452	0.059	18.674	0.097

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول أن تقريبا جميع الاحتمالات الإحصائية Ljung-Box بالنسبة للبواقي والمربعات البواقي تفوق المستوى الاحصائي 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن النموذج مستقر والبيانات موزعة بشكل مشكل وليس هناك مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في الجدول الموالي، يتم تركيز على اختبار أخر لارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للباحثين **Breusch-Godfrey (1978)**

الجدول 8: اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية Breusch- Godfrey

درجة التأخير 1	F-statistic	0.5894	Prob. F(1,18)	0.4526
	Obs*R-squared	0.729	Prob. Chi-Square(1)	0.3931
درجة التأخير 2	F-statistic	0.286	Prob. F(2,17)	0.7544
	Obs*R-squared	0.7502	Prob. Chi-Square(2)	0.6872
درجة التأخير 3	F-statistic	0.1806	Prob. F(3,16)	0.9080
	Obs*R-squared	0.753	Prob. Chi-Square(3)	0.8606
درجة التأخير 4	F-statistic	0.425	Prob. F(4,15)	0.7880
	Obs*R-squared	2.343	Prob. Chi-Square(4)	0.6728

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات الإحصائية Breusch- Godfrey بالنسبة للبواقي من درجة الاخير 1 الى 4 تفوق المستوى الاحصائي 5% و بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية و التي تنص على أن و ليس هناك مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية من درجة 1 الى درجة 4.

ثم في الشكل التالي يتم اطلاع على اختبار التوزيع الطبيعي للباحثين **Jarque-Bera (1980, 1981, 1987)**

الشكل 7: اختبار التوزيع الطبيعي

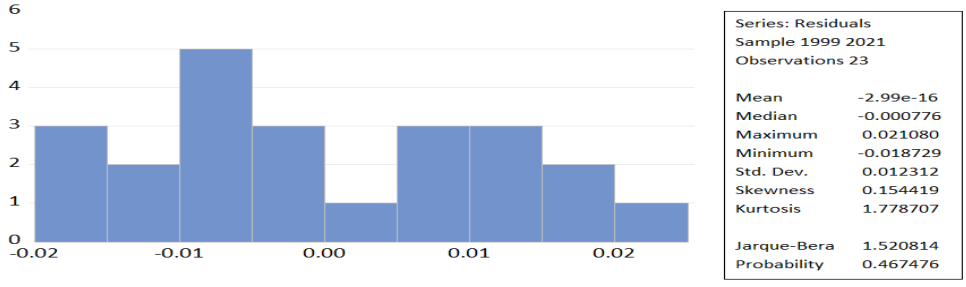

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الشكل أن الاحتمال الإحصائية Jarque-Bera تفوق المستوى الاحصائي 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

بعدها ندرس المشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ العشوائي مع الاختبارات للباحثين Breusch-Pagan- Godfrey (1979) أو Breusch-Pagan (1979) و اختبار Glejser (1969) و اختبار White (1980)

الشكل 8: اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ العشوائي

Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.256	Prob. F(3,19)	0.8559
	Obs*R-squared	0.894	Prob. Chi-Square(3)	0.8268
	Scaled explained SS	0.237	Prob. Chi-Square(3)	0.9713
Glejser	F-statistic	0.583	Prob. F(3,19)	0.6329
	Obs*R-squared	1.941	Prob. Chi-Square(3)	0.5847
	Scaled explained SS	1.075	Prob. Chi-Square(3)	0.7831
White	F-statistic	0.592	Prob. F(9,13)	0.7823
	Obs*R-squared	6.688	Prob. Chi-Square(9)	0.6696
	Scaled explained SS	1.777	Prob. Chi-Square(9)	0.9945

المصدر: من اعداد الباحثتين باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات الإحصائية لجميع الاختبارات تفوق المستوى الاحصائي 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على ثبات التباين حد الخطأ العشوائي. اذن نستخلص من هذه النتائج أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية أو استقرارية النموذج في المدى الطويل وبالتالي يمكن استعماله في عملية التنبؤ بكل فعالية.

5. خاتمة:

يمثل النمو الاقتصادي في عالمنا المعاصر بالنسبة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء جد مهمة، ولقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الاقتصادية تمثل أهم محركات النمو الاقتصادي وأحد دعائمه لقيام النهضة خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدر التنمية الشغل وتوفير مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة. كما بينت الدراسة القياسية وجود ارتباط موجب بين الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة للقطاعات الثلاث (الصناعة، الفلاحة والخدمات) وانعدام المعنوية الاحصائية لتكوين رأس المال الثابت والرأسمالي البشري.

ففي إطار دعم المؤسسات من أجل النمو كرست الدولة الجزائرية جهودها لإنشاء مجموعة من النماذج والنظريات الأكثر فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة المشاريع لتحقيق النمو الاقتصادي وقد هدفنا من

خلال محتوياته للوصول للإجابات كافة عن كيفية تأثير نوعية المؤسسات على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الاقتصادية يعتبر في المرحلة الراهنة وفي المدى المتوسط والطويل كخيار استراتيجي في الجزائر لابد للسياسات المتبعة والحكومات المتعاقبة على صنع القرار، تولي هذا القطاع أهمية بالغة في دراستها المستقبلية إذا أرادت فعلا أن تطور استثماراتها وتقضي على مشكل البطالة في الجزائر، وأن تضع نسيجا صناعيا قويا ومتكاملا واندماجا ضليا شاملا، كما أن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة أمر مطلوب في استشراف المستقبل.

6. قائمة المراجع:

- بن زكورة، العونية، المؤسسات ا لصغيرة والمتوسطة و تحقيق التنمية المستدامة – بين حتمية الأداء وتطلعات المستقبل- المؤسسات ا لصغيرة والمتوسطة و تحقيق التنمية المستدامة – بين حتمية الأداء وتطلعات المستقبل-. الأفاق للدراسات الاقتصادية، 3، 2، 2018، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63874
- بوشرف، جيلالي.، بوخبزة، فوزية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 4، 6 2014، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7844
- بوشلوش، سعاد و قهواجي، أمينة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2010-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، 5 ، 1، (2022)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/184315.
- بوهراوة، زورة، دور المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18 ،1، 2022. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/181856
- جهوني، هند، دور المتوسطات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد التنمية جامعة باتنة 1، الحاج لخضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، 2017.
- سلطاني، محمد رشدي، المقاربات النظرية للقدرات الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 02، 2018
- شبوطي، حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية في جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008
- غياط، شريف.، بوقموم، محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر-. دراسات وأبحاث، 4، 6، 2012، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4178
- ملال، أم الخير، تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص مالية بجامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018

- منصوري، هواري وبدوي، سامية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 1 ، 5، 2017. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/515/1/5/83125
- Acs Z.-J., Audretsch, Braunerhjelm and Carlsson, Growth and Entrepreneurship: An Empirical Assessment .Discussion Paper Series, Center for Economic Policy Research, n° 5409, 2005.
- https://web.archive.org/web/20110526201558/http://www.cerpeg.ac-versailles.fr/ressdiscipl/economie/entrep/Valeur_ajoutee.htm
- Lebraty, J , Evolution de la théorie de l'entreprise : sa signification, ses implications, Revue économique, 25, 1, (1974), 1-29. https://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1974_num_25_1_408128